NMA
for
Contemporary
Research

الاستجابة الدولية والأممية لكارثة الزلزال في شمال غرب سورية

المأزق والبديل المُغيب

محمد بقاعي
باحث في مركز نما

تقدير موقف
شباط -فبراير/ 2023

«مركز نما للأبحاث المعاصرة»

مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تُعنى بتقديم الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول القضية السورية، لإسناد صناع القرار والمجتمع بالمعلومات والتحليلات العلمية المساهمة في اتخاذ القرارات العقلانية، وزيادة الوعي وتحقيق التنمية السياسية للوصول إلى تمكين المجتمع.

تأسس المركز في أيلول 2019 في الشمال السورية كمؤسسة ريادة في تقديم الدراسات والأبحاث المعمقة لصناعة سياسات أكثر فاعلية من خلال استجلاب المعلومة الصحيحة وإخضاعها لعملية تحليلية علمية للوصول إلى النتائج المنطقية التي يمكن الاستناد إليها في عملية صناعة القرار الرشيد.

تاريخ النشر: فبراير-شباط/2023

الموقع الإلكتروني
nmaresearch.com

البريد الإلكتروني
info@nmaresearch.com

جميع الحقوق محفوظة © مركز نما للأبحاث المعاصرة

فهرس المحتويات

مقدمة 4

التعامل الأممي والدولي مع الكوارث 6

الآلية الأوروبية للحماية المدنية كنموذج للآليات الدولية 9

التفاعل الأممي والدولي مع الزلزال 11

الحالة التركية 11

شمال غرب سورية 13

الآلية الأوروبية للحماية المدنية كنموذج للتعامل مع الزلزال 15

المأزق 16

آليات العجز 17

البديل الموجود 18

نتائج وخلاصات 21

مقدمة

ضرب زلزال مدمّر بقوة 7,7 درجات جنوب شرق تركيا، بالقرب من الحدود مع سوريا، في الساعات الأولى من يوم الاثنين 6 فبراير/شباط 2023، تلاه عدة هزات ارتدادية، مما أسفر عن مقتل آلاف الأشخاص وإصابة الكثيرين في تركيا وسوريا، وهو أكبر زلزال تشهده تركيا وسوريا منذ قرن، ولا تزال حصيلة القتلى ترتفع.[1]

وقد أدى الزلزال الى دمار في العشرات من المدن والبلدات في شمال غرب سورية وقد تركزت النتائج الكارثية للزلزال بشكل رئيسي في كلا من جنديرس وحارم وسلقين والأتارب،[2] ورغم هول الفاجعة التي سببتها صدمة الكارثة، إلا أن الاستجابة التي أبدتها منظمة الدفاع المدني السوري بالتعاون مع المجتمع المحلي كانت استجابة ترفع لها القبعة احتراما وتقديرا، فقد أظهر المجتمع السوري تلاحما وتضامنا كبيرا، كما أن روح الفزعة سادت جميع المناطق حيث انطلقت قوافل المساعدات ليس عبر الحدود وليس عبر المطارات، بل انطلقت من المدن والبلدات والقرى في الشمال السوري الأقل تضررا لتلبي نداء الفزعة من البلدات الأكثر تتضررا وهب الشباب والشابات تطوعا بفرق إنقاذ واستجابة إنسانية، واستنفرت المنظمات الإنسانية أطقمها لتأمين الإيواء للمنكوبين من هذه الكارثة.

ومع اللحظات الأولى للزلزال بدأت المناشدات من الجهات العامة ومنظمات المجتمع المدني والناشطين للأمم المتحدة والمجتمع المدني للاستجابة لهذه الكارثة، حيث أعلنت الحكومة السورية المؤقتة والدفاع المدني السوري مناطق شمال غرب سورية منطقة منكوبة.[3]

(١) أكبر زلزال تشهده تركيا منذ قرن.. أكثر من 72 ألف قتيل وجريح وعائلات تحت الأنقاض،"6-2-2023 https://cutt.us/qmwr8

(2) يمكن مراجعة الاحصائيات الخاصة بحجم الضحايا وتوزعهم من خلال تقرير وحدة تنسيق الدعم بعنوان الأوضاع الإنسانية في شمال غرب سوريا الزلزال المدمر، 9-2-2023 https://cutt.us/gKoGn

(3) https://cutt.us/aokVf

ولكن الاستجابة كانت متلكئة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فقد دخلت أول قافلة من المساعدات الأممية في اليوم الخامس، وهو ما طرح عشرات الأسئلة والاستفسارات لدى المواطنين السوريين في شمال غرب سورية عن مسببات هذه الحالة، وخاصة أنهم يرون قوافل الضحايا السوريين يدخلون عبر المعابر دون قيود.

التعامل الأممي والدولي مع الكوارث

الكوارث هي اضطرابات خطيرة في عمل المجتمع تتجاوز قدرته على التكيّف باستخدام موارده الخاصة، ويمكن أن تحدث الكوارث بسبب الأخطار الطبيعية، والتكنولوجية، وتلك التي من صنع الإنسان، فضلاً عن العوامل المختلفة التي تؤثر على ضعف المجتمع وتعرّضه للخطر.

ويمكن أن تحدث الكوارث بسبب العديد من أنواع المخاطر المختلفة مثل الزلازل والثورات البركانية والانجرافات الأرضية وتسونامي والانهيارات الثلجية والفيضانات وموجات الحر وموجات البرد وحرائق الغابات والجفاف والأعاصير والأوبئة والجوائح والأخطار التكنولوجية والبيولوجية وعواصف البَرَد.[1]

وقد سببت الكوارث في الفترة ما بين 2005 – 2015 خسائر فادحة، وأثرت على رفاه وسلامة الأشخاص والمجتمعات والبلدان ككل، فقد لقي أكثر من 70000 شخص حتفهم وأصيب أكثر من 1,4 مليون شخص وتشرَّد نحو 23 مليون شخص من جراء الكوارث. وبشكل عام، تضرر أكثر من 1,5مليار شخص من الكوارث بطرق شتى، حيث تضرر النساء والأطفال والفئات الضعيفة أكثر من غيرهم. وزادت الخسائر الاقتصادية الكلية على 1,3 تريليون دولار.

ورغم هول المأساي التي تسببها الكوارث إلى أن منظمة الأمم المتحدة لم تكن تملك جهازا خاصا للتعامل مع هذا الملف، وعليه أنشئ مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) في ديسمبر 1999 لضمان تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (قرار الجمعية العامة 219/54).[2] و هو جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة وهو يدعم تنفيذ واستعراض إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث الذي اعتمده المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في سينداي، اليابان. إطار سينداي هو نهج طوعي مدته 15

(1) ما هي الكارثة؟، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر https://cutt.us/swnPC

(2) https://cutt.us/LM47i

عامًا(2015-2030) يركز على الناس للحد من مخاطر الكوارث، وهو التحديث لإطار عمل هيوغو 2005 - 2015 .

ترتكز رؤية مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على أولويات العمل الأربعة المنصوص عليها في إطار سينداي[٦]، كما يرأسه الممثل الخاص للأمم المتحدة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، وهو ينسق الجهود الدولية في مجال الحد من مخاطر الكوارث ويقدم تقريراً عن تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

في 1 أيار (مايو) 2019، غير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث رسمياً اختصاره إلى UNDRR (من UNISDR) ليعكس اسمه بشكل أفضل. لم يتم تغيير الاسم المختصر السابق لأن المكتب كان يطلق عليه «الاستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث»

ومن خلال استعراض كل من إطار هيوغو وإطار سينداي يظهر أن كلا الإطارين قد تعاملا مع ملف المسؤولية المباشرة للكوارث، بأنها تقع على عاتق الدول وليس على عاتق الأمم المتحدة التي لا تملك جهازا تنفيذا للتعامل مع هذه الكوارث أو الاستجابة لها فقد وردت في المادة الأولى والثانية من المبادىء التوجيهية للإطار ما يلي:

كل دولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتقاء خطر الكوارث والحد منه، بوسائل تشمل التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والتعاون عبر الحدود والتعاون الثنائي. ويشكل الحد من مخاطر الكوارث هاجساً مشتركاً لجميعالدول، ويمكن عن طريق التعاون الدولي المستدام تدعيم قدرة البلدان النامية على القيام على نحو فعال بتعزيز وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية للحد من مخاطر الكوارث في سياق ظروف كل بلد وقدراته.

(٦) اعتُمد إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015 2030 في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي انعقد في الفترة من 14 إلى 18 آذار/مارس 2015 في مدينة سِنداي، بمقاطعة مياغي، باليابان.

يتطلب الحد من مخاطر الكوارث التشارك في المسؤوليات بين الحكومات المركزية والسلطات الوطنية المختصة والقطاعات والجهات المعنية، بما يتناسب مع ظروفها الوطنية ونظام الإدارة المعتمد فيها.[٦]

وعليه سعت الدول لتشكيل آليات استجابة بينية للتعامل مع الكوارث ومنها على سبيل المثال الآلية الأوروبية للحماية المدنية.

(٦) إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2005- 2015 ، الأمم المتحدة ، ص 13

الآلية الأوروبية للحماية المدنية كنموذج للآليات الدولية

في أكتوبر 2001، أنشأت المفوضية الأوروبية آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي، وتهدف الآلية إلى تعزيز التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الثماني المشاركة في الحماية المدنية لتحسين الوقاية والتأهب والاستجابة للكوارث. (1)

وقد وجدت هذه الآلية للتعامل مع حالات الطوارئ التي تطغى على قدرات الاستجابة لدولة ما في أوروبا وخارجها، وعليه يمكن لهذه الدولة طلب المساعدة من خلال هذه الآلية حيث تلعب اللجنة دورًا رئيسيًا في تنسيق الاستجابة للكوارث في جميع أنحاء العالم

وتضم هذه الآلية دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ثمان دول مشاركة في الآلية (ألبانيا والبوسنة والهرسك وأيسلندا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية والنرويج وصربيا وتركيا)، ومنذ إنشائها في عام 2001، استجابت آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي لأكثر من 600 طلب للمساعدة داخل وخارج الاتحاد الأوروبي. (2) ويمكن لأي دولة في العالم، وكذلك الأمم المتحدة ووكالاتها أو أي منظمة دولية ذات صلة ، طلب المساعدة من آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي.. وفي عام 2021، تم تفعيل الآلية 114 مرة.

ويقول بالاز أوجفاري، أحد المتحدثين باسم المفوضية الأوروبية لشؤون المساعدات الإنسانية «أي بلد، لا الدول الأعضاء فقط يمكن أن يطلب تفعيل آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي». (3)

(1) https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/what/civil-protection/eu-civil-protection-mechanism_en

(2) https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/what/civil-protection/eu-civil-protection-mechanism_en

(3) كوارث أوروبا البيئية.. كيف تعمل "آلية الحماية المدنية" في الاتحاد؟ 9-7-2021 https://cutt.

وبعد تقديم أي دولة أوروبية أو خارجها طلب المساعدة عبر آلية الحماية المدنية، يبدأ مركز تنسيق الاستجابة للطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي (ERCC) بطلب المساعدة من الدول الأعضاء في الآلية والتعبئة السريعة للفرق والمعدات المتخصصة، مثل طائرات مكافحة حرائق الغابات، إضافة إلى فرق البحث والإنقاذ والفرق الطبية استجابة للحالة الطارئة. وتعرض الدول الأعضاء في الآلية المساعدة على الدولة المتضررة. وبمجرد قبولها العروض الأوروبية تنسق الآلية عملية تقديم المساعدات، كما ينشر الاتحاد الأوروبي فرق خبراء لتقديم المساعدة.[٦]

us/GidQH

(٦) بعد طلب سوريا دعمها.. ما هي آلية الحماية المدنية الأوروبية؟، 8-2-2023 ، https://cutt.us/cBhui

التفاعل الأممي والدولي مع الزلزال

الحالة التركية

منذ الساعات الأولى للزلزال كانت الاستجابة الأممية والدولية كبيرة جدا وسريعة

- حيث أعلن البيت الأبيض بعد أقل من ساعتين بأن، بايدن وجه وكالات الإغاثة الأمريكية لتقييم المساعدات الممكنة لإغاثة المنكوبين في سوريا وتركيا.[1]
- وصرح وزير خارجية السويد بأن ستقدم يد العون لتركيا من خلال الاتحاد الأوروبي.[2]
- ووزير الخارجية البريطاني: قال بأن بريطانيا على استعداد لتقديم المساعدة لتركيا .
- الرئيس الروسي قال «مستعدون لتقديم المساعدة اللازمة لتركيا بعد الزلزال العنيف»
- المستشار الألماني: نعرب عن صدمتنا حيال زلزال تركيا وسوريا ونؤكد استعدادنا لإرسال مساعدات.
- الرئيس الفرنسي: نعرب عن استعدادنا لإرسال مساعدات إلى تركيا بعد الزلزال
- مدير منظمة الصحة العالمية: تفعيل مشاركة الفرق الطبية لإسعاف المصابين في المناطق المتضررة من الزلزال .[3]

وقد تلى هذه التصريحات تفعيل آليات الاستجابة ومنها آلية الحماية المدنية الأوروبية وقال المستشار النمساوي: سنقدم 3 ملايين يورو كمساعدة لضحايا الزلزال وسنرسل 80 جنديا للمشاركة في عمليات الإنقاذ

(1) واشنطن تعرض تقديم "المساعدة اللازمة" إثر الزلزال، 6-2-2023 ، https://cutt.us/AlMdx

(2) الجزيرة 6-2-2023 قناة التليفرام

(3) نفس المصدر

وصرح وزير الداخلية الفرنسي بتوجه 139 عنصرا من الحماية المدنية إلى تركيا اليوم كجزء من آلية التضامن الأوروبي وقد ارسل الاتحاد الأوروبي 10 فرق انقاذ بعد مرور سبع ساعات كما خصص الاتحاد الأوروبي قمر صناعي للمساعدة وحسب مفوض الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات: تم حشد27 فريقا للبحث والإنقاذ وفرقا طبية من 19 دولة أوروبية، وحسب نائب الرئيس التركي ففي أول 24 ساعة بعد الزلزال فقد وصلت فرق إنقاذ من 14 دولة وصلت وبدأت بالعمل ميدانيا وفرق من 70 دولة ستصل في الساعات المقبلة وتضمنت فرق الإنقاذ أجهزة دقيقة أجهزة دقيقة لإنقاذ المحاصرين تحت الأنقاض في كهرمان ماراش كما صرح أحد أفراد فريق الإغاثة الألماني للجزيرة وبحسب المتحدث باسم البنتاغون فإن حاملة الطائرات يو أس أس جورج بوش اتجهت إلى تركيا لتلبية طلبات الدعم المحتملة،[٦] وعليه يمكن القول بإن التصريحات الدولية والأممية تلتها أفعال ترجمة هذه الأقوال على أرض الواقع.

(٦) نفس المصدر

شمال غرب سورية

منذ الساعات الأول صرح وزير الخارجية الأمريكي بما يلي «نعرب عن حزننا العميق للخسارة المأساوية في الأرواح والدمار جراء الزلزال في تركيا وسوريا» وبإن المنظمات الإنسانية[٦] المدعومة من واشنطن في سوريا تتعامل مع آثار الزلزال، واكد أمير قطر وقوف دولة قطر مع شعبي تركيا وسوريا الشقيقين وتقديم كافة الدعم اللازم للتخفيف من آثار الزلزال، كما قال المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا: إن السوريون بحاجة ماسة للمساعدة الدولية وأشجع الجميع على تقديم الدعم لهم، وصرحت الخارجية الأمريكية: مساعداتنا لن تقتصر على جهود الإغاثة بل أيضا تمويل جهود التعافي من آثار الزلزال، أما الاتحاد الأوروبي قال بإنهم مستعدون لدعم المتضررين في سوريا من خلال برامج المساعدة الإنسانية. وقالت الخارجية الأسترالية بأنه ستقدم مساعدات إنسانية مبدئية بقيمة ٦٥ملايين دولار للمتضررين من الزلزال في تركيا وسوريا.

هذه المواقف والتصريحات كانت واضحة المعني لجهة الجهد الأممي والدولي بأن للتعامل مع الحالة في غرب سورية لن يكون من خلال التدخل المباشر، بل بتقديم ودعم برامج الاستجابة الإنسانية للناجين من كارثة الزلزال.

وقد أتت الاستجابة الدولية والأممية متوافقة مع التصريحات حيث انصب الجهد باتجاه إدخال مساعدات إنسانية لمنكوبي الزلزال، وليس المساهمة في عمليات الإنقاذ ومع ذلك فإن الأمم المتحدة لم تقم بإدخال هذه المساعدات خلال الأيام الأولى بحجة وجود عوائق لوجستية في الطريق الواصل لمعبر باب الهوى وهو المعبر الوحيد المسموح به

(٦) في إشارة للدفاع المدني السوري

دوليا بدخول المساعدات الدولية[٦] وبحسب رئيس هيئة التفاوض السورية فإن تركيا وفي اليوم الثالث بعد الزلزال سمحت بإدخال مساعدات من معابر باب السلامة والراعي وباب الهوى، وفي اليوم الرابع دخلت أول قافلة مساعدات أممية عبر معبر باب الهوى إلى شمال غرب سورية، كما دخلت قافلة مساعدات غير أممية مرسلة من إقليم كردستان العراق عبر معبر باب السلامة وقد تضمنت هذه القوافل مواد تلبي بعض احتياجات المنكوبين.

(٦) المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية بسوريا: نحن نستخدم معبر باب الهوى بين تركيا وسوريا فقط من أجل إيصال المساعدات

الآلية الأوروبية للحماية المدنية كنموذج للتعامل مع الزلزال

في 6 فبراير، قامت تركيا بتنشيط آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي بعد ساعتين من وقوع الزلزال الأول. بعد ذلك، طلبت تركيا أيضًا المساعدة للحصول على مواد المأوى، ومباشرة بعد الطلب، عرضت 20 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى ألبانيا والجبل الأسود وصربيا المساعدة. وقد شملت المساعدات تزويد تركيا ب 31 فريق بحث وإنقاذ و5 فرق طبية عبر آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي، وتتكون الفرق من أكثر من 1650 منقذًا و100 كلب بحث وإنقاذ. كما تم توفير البطانيات والخيام ومولدات الكهرباء. علاوة على ذلك، حشد الاتحاد الأوروبي احتياطاته الإستراتيجية لوحدة الإنقاذ لتوفير 500 وحدة إقامة مؤقتة[1]، و2000 خيمة، و10500 سرير إلى تركيا من مخزونات الطوارئ التي تستضيفها السويد ورومانيا. كما ستوفر المفوضية أيضًا مبلغًا أوليًا قدره 3 ملايين يورو كمساعدات إنسانية طارئة لتعزيز جهود الاستجابة في البلاد.[2]

أما بالنسبة لسورية فقد طلبت حكومة الأسد في اليوم الثالث، المساعدة من خلال آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي ، ويشمل الطلب فرق البحث والإنقاذ والمأوى والأدوية والأجهزة الطبية والمولدات وسيارات الإسعاف. قدمت إيطاليا ورومانيا الخيام العائلية وأكياس النوم والمراتب والأسرة والمواد الغذائية والملابس الشتوية وغيرها، دعماً للشعب السوري، وقد حشدت المفوضية 3,5 مليون يورو في شكل مساعدات إنسانية طارئة لسوريا. سيساعد التمويل الأشخاص

(1) يمكن أن توفر الخيام الإغاثة السريعة ، حيث تستضيف كل واحدة 4 أشخاص. يمكن للوحدات السكنية المؤقتة الجاهزة استيعاب ما يصل إلى 5 أشخاص لكل منها ، وهي مصممة لتوفير مأوى طارئ للأشخاص الذين فقدوا منازلهم في الزلزال لفترة أطول. تبلغ القيمة المالية لمساعدة وحدة الإنقاذ ما يقرب من 5 ملايين يورو.

(2) https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/where/europe/turkiye_en

المحتاجين في الوصول إلى:[1]

1 المأوى	2 المياه والصرف الصحي
3 الصحة والعناصر المختلفة التي يحتاجونها حاليًا	4 دعم عمليات البحث والإنقاذ

المأزق

تعتبر الزلازل من الكوارث مزدوجة التأثير لجهة توليد المتأثرين من هذه الكارثة فهناك فئتين وهما:

الفئة الأولى المتأثرة وهي الأكثر حرجا وأعلى خطورة وهم غير الناجين من الزلزال ممن تتهدم الأبنية فوق رؤوسهم هذه الفئة تحتاج إلى استجابة فورية لأن عامل الزمن هو الفيصل بالنسبة لهذه الفئة، حيث تعتبر فترة 72 الساعة الأولى بعد الزلزال هي الفترة الذهبية لإنقاذهم، وتكون الاستجابة من خلال برامج الإنقاذ ويعتمد متوسط الأحياء من هذه الفئة مقابل ممن يفقدوا الحياة بعد العناية الإلهية وطبيعة الظروف للضحايا تحت الأنقاض على الحجم الكمي والنوعي لفرق الإنقاذ وطبيعة الخدمات الصحية المقدمة لهم بعد إنقاذهم.

الفئة الثانية: وهي الفئة التي تتأثر بالنتائج السلبية للزلزال دون أن تكون عالقة تحت أسقف الأبنية، حيث تعاني هذه الفئة من فقدان المأوى والطعام ووسائل التدفئة وغيرها من حاجيات إنسانية وتكون هذه الفئة أكثر مرونة بالنسبة لعامل الزمن من الفئة الأولى.

ومنذ الساعة الأولى للزلزال أعلن الدفاع المدني السوري بأنه يحتاج دعما بصورة عاجلة وطلب من الجميع المساعدة في إنقاذ آلاف المحاصرين تحت الأنقاض، وقد صرح مدير الدفاع المدني في شمال غرب سوريا للجزيرة بأن «الوضع صعب جدا في مناطقنا ونطالب بالمساندة والمساعدة الدولية حيث نواجه تحديات كبيرة جدا من حيث

(1) https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/where/middle-east/syria_en

عدد الآليات والإمكانات اللوجستية» بمعنى أن الدفاع المدني كان يبحث عن مساعدات للفئة الأولى، ولكن الجهود الأممية كانت تنصب باتجاه الفئة الثانية، وهو ما دفع رئيس الدفاع المدني رائد الصالح للتصريح بأن الأمم المتحدة ليست بمستوى الحدث ولم تقدم المساعدات اللازمة، فالمساعدات الأممية لا تشمل معدات لفرق البحث والإنقاذ وانتشال العالقين تحت الأنقاض، وبأننا نشعر بخيبة أمل في وقت نحن فيه بأمس الحاجة للمعدات التي تساعد في الإنقاذ. (1)

آليات العجز

تعتمد الدول في تعاملاتها البينية جملة من القواعد التي بات تعرف باسم القانون الدولي، والركيزة الأساسية لهذه القواعد بأن الشخصية القانونية المسؤولة عن الانخراط بأعمال ذات طبيعية قانونية هي الدول وتليها المنظمات الدولية، وفي حالة الكوارث تعتبر الدول ممثلة بحكوماتها التي تشغل المركز القانوني للدولة هي المسؤولة عن طلب المعونة والمساعدة من الدول الأخرى، وهو ما قامت به الحكومة التركية وتلقت على آثره استجابة كبيرة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بينما في الجانب السوري فقد تلقى النظام السوري مساعدات مباشرة لدعم جهود الإنقاذ وكانت بشكل أساسي من الدول القريبة من النظام حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن أكثر من 300 عسكري روسي يشاركون في إزالة تداعيات الزلزال في سوريا، كما أعلنت الحكومة العراقية عن جسر جوي إلى سوريا لإرسال المساعدات الإغاثية العاجلة كما أعلنت أيران عن أرسال فرق إنقاذ. (2)

وعليه فآليات طلب المعونة والمساندة الدولية والأممية التقليدية المعتمدة على وجود دولة وحكومة قانونية هي الطرف الذي

(1) الدفاع المدني السوري للجزيرة: المرافق الطبية باتت ضعيفة جدا وعاجزة عن استقبال المصابين، 2023-2-10، https://www.youtube.com/watch?v=6hbXlic5rE-

(2) الجزيرة قناة التليغرام 2023-2-6

يستقبل هذه المعونة تعتبر آلية عاجزة على التعامل مع الواقع الذي يعيشه أكثر من 4,5 مليون سوري في شمال غرب سورية.

البديل الموجود

تدرك الدول أن لديها معضلة قانونية في التعامل مع المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومات وخاصة إذا كانت هذه الدول في حالة صراع مع هذه الحكومات كما هو الحال في الحالة السورية حيث عمل المجتمع الدولي عبر آليتين وهما:

الآلية الأولى: تجاوز السيادة من خلال السماح لإيصال المساعدات الأممية عبر الحدود دون أذن حكومة النظام مع مراعاة أن هذه المساعدات تلبي ما تسمى الاستجابة الإنسانية الطارئة وبرامج الإنعاش المبكر.

الآلية الثانية: الدعم المباشر أو الغير المباشر للوسطاء الغير حكوميين حيث يتم تنفيذ برامج المساعدة عبر منظمات غير حكومية إما دولية أو محلية، ويمكن للدول تقديم الدعم مباشرة من وزارة الخارجية أو عبر مؤسسات التمويل والتنمية الخاصة بكل دولة كالوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) ، وتعتبر منظمة الدفاع المدني السوري نموذجا لمنظمات المجتمع المدني التي تتلقى مثل هذا الدعم، وهي منظمة مختصة بعمليات الإنقاذ والاستجابة للأخطار حيث ساهمت العديد من الدول في تأسيس ودعم أنشطة الدفاع المدني السوري ومن هذه الدول أمريكا وبريطانيا وقطر وهولندا والدنمارك وألمانيا، وعلى مستوى التمويل من قبل المؤسسات الإغاثية، فهو يتلقى تمويلاً من مؤسسات إنسانية وإغاثية مختلفة، منها الهلال الأحمر التركي، وهيئة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH)، ومن مؤسسة قطر الخيرية، ومؤسسات خيرية تعمل في كندا وأوروبا،[٦] وعليه فآلية الدعم كانت متوفرة إذا ما كانت هناك إرادة لتفعيلها.

(٦) إعادة هيكلة للدفاع المدني السوري.. الأسباب والانعكاسات في الميدان، تلفزيون سورية ، 26,12,2022، https://cutt.us/ivP0K

ويمكن القول بإن منظمة الدفاع المدني السوري حددت الحاجيات الرئيسية في مجال الإنقاذ بثلاثة مجالات رئيسية:

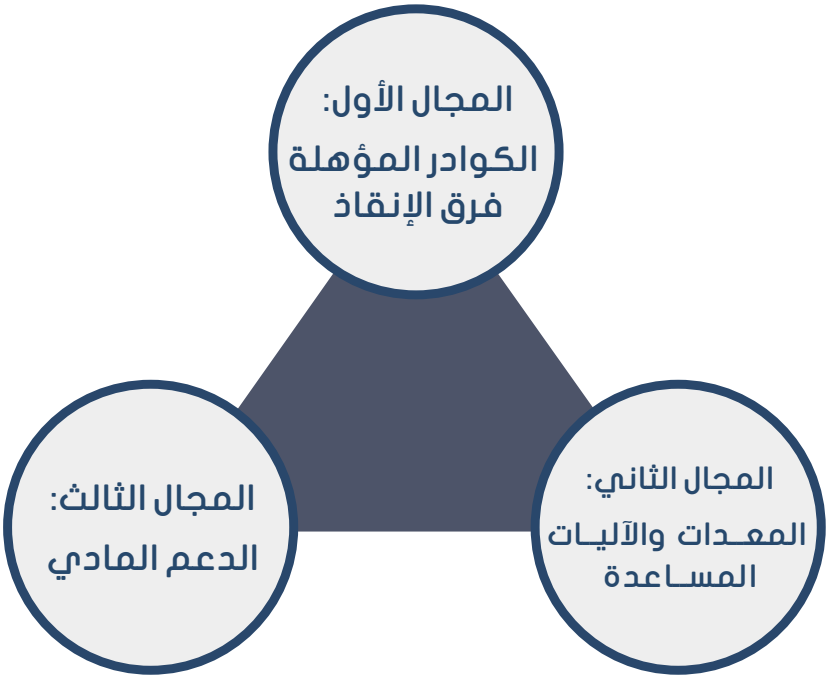

المجال الأول: الكوادر المؤهلة[٦] في عمليات الإنقاذ « فرق الإنقاذ» ورغم أن الاعتبارات الإنسانية في فترات الكوارث يجب أن تكون ذات أولوية على أي اعتبارات أخرى إلا أن الاعتبارات السياسية والأمنية أثرت في جعل مثل هذا الامر قابل للتحقق، حيث لم يكن يوجد قرار من أي دولة لإرسال فرق انقاذ مختصة من مواطنيها باتجاه شمال غرب سورية، والدولة الوحيدة التي لديها إمكانية تجاوز هذه الاعتبارات بسهولة هي تركيا، ولكن حجم المأساة العظيم في تركيا جعل تركيا عاجزة عن القيام بهذا الدور.

المجال الثاني: المعدات والآليات المساعدة في عمليات إزالة الأنقاض والبحث عن المفقودين تحت الركام، حيث صرح الدفاع المدني السوري عن عجز على هذا المستوى وأوضح مدير الدفاع المدني السوري، أن

(٦) قامت منظمة الدفاع المدني السوري في نهاية العام الماضي بحلّ 13 مركزاً لها في شمال غربي سوريا، من بينها مراكز باب الهوى وسهل الروج ورام حمدان وتفتناز وحوار كليس وبزاعة، نتيجة تخفيض طرأ على الدعم المالي المقدم لمنظمة الدفاع المدني

احتياجات العاملين في المحافظات المتضررة جميعها تتحدد أولًا وأخيرًا في تقديم المعدات المتطورة للإنقاذ خاصة "الكاميرات الحرارية" التي تساعد على رصد أجسام الأشخاص المحاصرين تحت الأنقاض، وإسعافهم قبل فوات الأوان.[1]

وقد كانت استجابة الدول لهذا الاحتياج معدومة رغم أولوية هذا الأمر، وكان يمكن لعدة الدول المساهمة في هذا الأمر، فمثلا يمكن لحكومة الولايات المتحدة الامريكية بشكل مباشر أو عبر الوكالة الأمريكية للتنمية نقل مثل هذه المساعدات إلى إقليم كردستان العراق ثم تسيير قافلة المساعدات وتسليمها للدفاع المدني على الجانب التركي من الحدود ليتكفل الدفاع المدني بإدخال هذه المساعدات، وفي عام 2008 قامت الوكالة الأمريكية للتنمية بعد الزلزال الذي وقع بالصين بجهد مشابه، حيث قامت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) بتقديم اكثر من 875 الف دولار أمريكي كمساعدات للإغاثة من الكوارث للصين ، وشملت المساعدات مناشير كهربائية ، وأدوات إنقاذ يدوية ، ومعدات رفع هيدروليكية ، وقواطع خرسانية ، ومولدات ، ومعدات سلامة شخصية.[2]

(1) https://cutt.us/U95m3

(2) htm.121103_content/22/05-2008/http://www.bjreview.com/special/txt

المجال الثالث: الدعم المادي لتوفير المستلزمات اللوجستية لضمان استمرارية العمل، ويعتبر هذا المجال أكثر المجالات استجابة من قبل الدول، حيث قال رائد الصالح أن الولايات المتحدة تواصلت مع إدارة الدفاع المدني السوري، وقدمت مساعدات مادية، وأضاف أن الحكومة القطرية قدمت هي الأخرى مساعدات للخوذ البيضاء، لدعم عمليات الإنقاذ عن أرواح جديدة تحت الأنقاض.

كما أعلنت الحكومة البريطانية تقديمها تمويلا إضافيا لمنظمة الدفاع المدني السوري «الخوذ البيضاء» لمواجهة آثار الزلزال، وذكرت شبكة «بي بي سي»، أن الحكومة البريطانية قررت منح الخوذ البيضاء مساعدات إضافية بقيمة 800 ألف جنيه إسترليني (963 ألف دولار). وأوضحت الشبكة أن المساعدات تأتي إضافة إلى 2,25 مليون جنيه إسترليني تمنحها المملكة المتحدة للمنظمة كل عام.[1]

وقالت وزارة الخارجية البريطانية إن لندن تتعهد بتمويلات إضافية تبلغ 3 ملايين جنيه إسترليني (3,65 ملايين دولار) على الأقل، لدعم عمليات البحث والإنقاذ ومساعدات الطوارئ في سوريا عقب الزلازل المدمرة في المنطقة. وقالت بريطانيا في بيان «في ضوء قوة الهزات الأرضية وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة في شمال غرب سوريا، فإن المملكة المتحدة ستزود جماعة الخوذ البيضاء بتمويل إضافي لدعم عملياتها الرئيسية للبحث والإنقاذ».[2]

(1) بريطانيا تقدم مساعدات إلى "الخوذ البيضاء" السورية، 8-2-2023 https://cutt.us/pViGQ

(2) https://www.youtube.com/watch?v=L030nZfdRq4

نتائج وخلاصات

شهدت منطقة شمال غرب سورية كارثة تأن تحت وطأتها دول، وقد أثبت المجتمع السوري في هذه المنطقة مدى جسارته في التعامل مع هذه الكارثة، كما أثبتت مؤسسة الدفاع المدني جدارتها وكفاءتها وتفانيها في تأدية مهامها الإنسانية، وأن تتبع الأيام الماضية وما واكب هذه الكارثة من تطورات يوصل لعدة نتائج لابد من التوقف عندها وهي:

أولا: شكل الدعم الغربي والقطري لمؤسسة الدفاع المدني خلال السنين الماضية عنصرا حاسما في بناء مؤسسة الدفاع المدني كمؤسسة مهنية قادرة على الاستجابة للمخاطر التي كانت تواجه المجتمع السوري نتيجة عمليات القصف، ولكن هذه المؤسسة لم تكن مجهزة للتعامل مع كوارث بحجم ما تعرضت لها المنطقة ولكن أدائها خلال الأيام الماضية أظهر مدى كفاءة هذه المؤسسة، حيث استطاع الدفاع المدني تجنيد الموارد المحلية بشكل كفؤ.

ثانيا: كان هناك خذلان من قبل الدول الداعمة للدفاع المدني في توفير المعدات اللازمة في عمليات البحث والإنقاذ رغم وجود آليات يمكن الاستفادة منها لسد الاحتياج في هذا المجال وهو ما كان له تأثيراته المباشرة على عملية الإنقاذ.

ثالثا: شكل الواقع الكارثي في تركيا أكبر تحدي أمام الواقع في شمال غرب سورية، فالدولة الأكثر قدرة وتأهيلا لتلبية الاحتياجات للمنطقة كانت منكوبة وغير قادرة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

رابعا: التأخر الأممي في إيصال المساعدات عبر الحدود غير مبرر، ولكنه لم يكن عنصرا حاسما لمن هم تحت الركام فلو دخلت المساعدات الأممية في اليوم الأول لما كانت نتيجة مهمة الإنقاذ لتختلف بشيء بسبب طبيعة المساعدات التي تضمنتها قوافل المساعدات والمرتبطة

أساسا حسب برامج الأمم المتحدة في سورية بتقديم مساعدات غذاء ودواء ومأوى وليست مساعدات بحث وإنقاذ.

خامسا: تظهر التصريحات الأممية والدولية بأن هناك جهودا واضحة وفعالة للاستجابة الإنسانية للكارثة، وهو ما سينعكس كبرامج في منطقة شمال غرب سورية عبر المنظمات الغير حكومية الشريكة، ولكن عادة ما يعقب مثل هكذا كوارث برامج لإعادة الإعمار وهو الملف الذي ما زال مرتبطا أساسا بمسار التسوية السياسية وبالتالي فلا يتوقع أن يتم دعم عملية إعادة اعمار لما هدم وإنما الاكتفاء بزيادة مشاريع التعافي المبكر.

سادسا: ما حدث هو كارثة بكل المقاييس وهذه الكارثة تستوجب إعادة النظر في التكاليف الإنسانية لاعتماد معبر وحيد لإدخال المساعدات لشمال غرب سورية، وبالتالي يمكن القول إن الفرصة سانحة لدى الغرب اليوم للضغط على روسيا لإعادة تفعيل معابر جديدة مع شمال غرب سورية.

سابعا: يسعى النظام جاهدا للاستفادة من كل تطور لصالحه فبعد الزلزال قاد النظام حملة علاقات عامة للترويج بأن العقوبات الأمريكية هي أحد أسباب عجزه عن تلبية احتياجات المواطنين المتأثرين بالزلزال مطالبا الولايات المتحدة الأمريكية برفع هذه العقوبات، رغم أن هذه العقوبات لا تؤثر على جانب تقديم المساعدات الإنسانية، هذا الجهد من النظام يستوجب أن يكون هناك جهد مضاد لتعرية رواية النظام والضغط لمنع اعتماد النظام كمدخل لتلقي المساعدات الموجهة لمنطقة شمال غرب سورية.

ثامنا: الاستجابة الدولية والأممية لواقع الزلزال في شمال غرب سورية كانت استجابة مخجلة ويمكن وسمها بوصمة عار على المستوى الإنساني، ولا بد أن يكون لهذه الاستجابة أثرها المضاف السلبي على وعي السوريين لجهة تجربتهم مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، هذا الوعي الذي تطور خلال أكثر من عقد من الزمن خزل به السوريون مرات عديدة.

NMA
for
Contemporary
Research

مركز نما للأبحاث المعاصرة

NMAforContemporaryResearch
www.nmaresearch.com
info@nmaresearch.com